جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة بالمنوفية




# أثر الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في الدراسات النقدية للاستشراق

## (المستشرق شاخت أنموذجاً)

## (دراسة تحليلية)

*إعداد الباحثة*

**الزهراء محمود العباسي**

باحثة ماجستير في قسم الدراسات الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

# أثر الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في الدراسات النقدية للاستشراق (المستشرق شاخت أنموذجاً) (دراسة تحليلية)

الزهراء محمود العباسي
قسم الدراسات الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
البريد: alabbasi.zahraa@gmai.com

## المستخلص

**عنوان البحث:** أثر الشيخ محمد مصطفى الأعظمي في الدراسات النقدية للاستشراق (المستشرق شاخت أنموذجًا) (دراسة تحليلية).

**الهدف الرئيس من البحث:** يهدف البحث إلى دراسة مدى الأثر الذي تركته أعمال الشيخ محمد مصطفى الأعظمي على المتلقين والدارسين الغربيين في مجال المصادر الفقهية، مع مناقشة بعض الانتقادات التي وجهت إليه.

**محتوى البحث:** يقع هذا البحث في **تمهيد وأربعة مطالب:**

**التمهيد:** يحتوي على التعريف بأهم كتب الأعظمي في الدفاع عن المصادر الفقهية كتاب (أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت دراسة نقدية). **المطلب الأول:** هيرلد موتزكي، **المطلب الثاني:** هيربرت بيرغ، **المطلب الثالث:** كريستوفر ميلتشرت، **المطلب الرابع:** وينتزل.

**أهم النتائج:** توصل البحث بعد استقراء ودراسة بعض الدراسات النقدية لمؤلفات الأعظمي، إلى أن أعمال الأعظمي كان لها أثر وحضور كبير في مجال البحوث والدراسات المتعلقة بثبوت الأحاديث الفقهية، فقوبلت بالإعجاب والتأييد تارة، وبالنقد والرفض تارة أخرى، وقد تناول هذا البحث دراسة مفصلة لهذه الدراسات وناقش بعض ما تعرض له من تحليلات في الغرب.

**الكلمات المفتاحية:** الشيخ الأعظمي، شاخت، المجال الاستشراقي.

# The Impact of Sheikh Muhammad Mustafa Al-Azami on Critical Studies of Orientalism (Orientalist Schacht is a Model) (An Analytical Study)

Zahra Mahmoud Abbasi

**Department of Islamic Studies, Faculty of Islamic Studies, Taibah University, Medina, Saudi Arabia.**
**Mail: alabbasi.zahraa@gmai.com**

## Abstract:

The Impact of Sheikh Muhammad Mustafa Al-Azami on the Critical Studies of Orientalism in his book (On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence).

The research aims to examine the extent of the impact that his works have had on Westerners students and scholars in the field of Jurisprudence Hadith studies. The study also discusses some of the criticisms directed at him.

This research contains an introduction and four topics. The introduction presents the book (On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence). The four topics highlights the impact of Al-Azami on Orientalist writings. The four topics includes: Herald Motzki. Herbert Ber. Christopher Melchert. Moeain Wentzel.

The research reached, by extrapolating some critical studies of Al-Azami’s book and some writings that relied on them, to a conclusion that Al-Azami’s research and studies concerned with the authenticity of the Prophet’s Sunnah had a great impact and presence in the field of research and studies related to the authenticity of the Prophet’s Sunnah. However, his writings were met with admiration and support at times, and criticism and rejection at other times. This research has dealt with a detailed study of Al-Azami’s methodology and discussed the analysis of these works undertaken in the West.

**Keywords**: Sheikh Al-Azami, Schacht, the Orientalist Field.






الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. **أما بعد،،،**

فإن أول ما حاول المستشرقون نقده لدى المسلمين هما المصدران الأساسيان للتشريع، وقد أدركوا أنهم بطعنهم في السنة وإثارة الشبه حولها سيتسنى لهم الطعن في القرآن وتأويله بما يحلو لهم، فطعنهم في السنة طعن في القرآن أيضًا، وهدم لأسس الإسلام. وقد كانت شكوكهم في موثوقية الأحاديث الفقهية أظهر ما تكون على يد المستشرق جولتسيهر وتلميذه شاخت اللذان بذلا جهدهما في نسج المزاعم وجمع الحجج في محاولة تشكيك الناس بمصدر الفقه الإسلامي. وقد لاقت مؤلفاتهما قبولًا ورواجًا كبيرًا في الغرب، حتى عدّت مرجعًا أساسيًا يرجع إليه المستشرقون والمستغربون في مجال أصول الفقه، وبقي الوضع على هذا الحال في الغرب سنين طويلة، ولا تتصدى لتلك المزاعم إلا كتابات محدودة ولم يتولَّ الرد عليها من أهل الإسلام إلا أفرادًا معدودين(١).

وكان الشيخ محمد مصطفى الأعظمي (رحمه الله) من أبرز علماء المسلمين الذين تناولوا هذه الشبه بالدراسة والنقد، وتميّز بأنه – علاوةً على كونه ذا حظٍّ وافرٍ من العلوم الشرعية – قد درس هذه الشبه من مصادرها الأصيلة، وعلى أيدي

(١) مثل كتاب (السنة ومكانتها في التشريع) للدكتور: مصطفى السباعي، دار الوراق، ١٣٨٤هـ، وكتاب (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين) للدكتور: محمد أبي شهبة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٠٦هـ، وكتاب (حجية السنة) للشيخ عبد الغني عبد الخالق، دار الوفاء، ١٤٠٧هـ.

علماء من الغرب تبنوها واعتقدوا بها، فناقشهم بنفس منهجهم ورد عليهم بنفس لغتهم، وأثبت بالدلائل أنهم يعتمدون في كتاباتهم على الشاذ والضعيف من الأخبار، ويغضون الطرف عن الصحيح والثابت منها، وأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه وينقلونه نقلًا مبتورًا، كما أشار إلى ما لم يتنبهوا له من كتب التراث، وقدم حججًا متنوعة مختلفة في الرد على كل شبهة، وفضح جهلهم بمنهج المحدثين، ووضح طرق الدراسة الصحيحة للتأصيل لكل قضية، وبذل الكثير من الجهود العلمية والعملية في سبيل تأكيد موثوقية هذا المصدر والتصدي لكل شبهة تناله. فكان لردوده أثر كبير على فهم الكثيرين للسنة ومكانتها ومرجعيتها في السياق الإسلامي، كما أدرك الكثيرون حقيقة ادعاءات المستشرقين على يده، وبسبب مؤلفاته ضعُفت مكانة المستشرقين ودراساتهم لدى كثير من المسلمين بشكل كبير وفقدوا ثقتهم بكتاباتهم عن الإسلام، وأصبح من غير الممكن للمستشرقين أن يتجاهلوا كتاباته وردوده في مجال الدراسات الفقهية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة أثره في هذا الحقل.

## مشكلة البحث:

أغلب الدراسات الإسلامية عن الاستشراق تتجه للبحث في جهود المستشرقين وتوضيح مدارسهم وآرائهم والرد عليها، ولكن هذا النوع من الدراسات لا يكفي بمفرده لإعطاء صورة متكاملة عن الحالة الاستشراقية، بل ينبغي البحث كذلك في جهود علماء المسلمين في التعاطي مع الدراسات الاستشراقية، وكيف أن هذا التفاعل من تأثير وتأثر ترك أثرًا في الخطاب الاستشراقي سلبًا وإيجابًا، وهذا البحث يصبّ في هذا الجانب المهمّ الذي تتكامل به المعرفة في هذا المجال، حيث يُعنى البحث بدراسة نموذج من علماء المسلمين – الشيخ محمد الأعظمي–، ويدرس إذا ما كانت أعماله تكرارًا للنظرة الكلاسيكية في التعامل مع الاستشراق، أم أن هناك تغيرًا في أسلوب التأثير

والتأثر في دراسات المستشرقين، وسيركز البحث على كتاب الأعظمي (أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت) ورده على المستشرقين في مجال المصادر الفقهية وأثر هذا الكتاب على الدارسين من المستشرقين، محاولًا الإجابة على السؤال التالي: ما هو أثر كتابات الأعظمي على الخطاب الإسلامي–الاستشراقي في مجال الأحاديث الفقهية، وهل نجح الأعظمي في تغيير مفردات هذا الخطاب؟

**أهمية الموضوع:**

تعريف المهتمين بدراسة المجال الاستشراقي بأثر الشيخ الأعظمي في السجال الإسلامي–الاستشراقي، حيث سيفتح ذلك آفاقًا من الفكر النقدي وينمي جانبًا من منهجية التعامل مع النصوص الاستشراقية.

**حدود البحث:**

البحث محدود بدراسة أثر كتابات الأعظمي في السجال الاستشراقي في مجال الأحاديث الفقهية.

**أسباب اختيار الموضوع:**

كان الفقه الإسلامي محل عناية علماء الأمة منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، وقد أظهر المستشرقون اهتمامًا بالغًا به، فظهرت لديهم العديد من الأفكار والآراء حوله. وسواء اتفقنا معهم أو اختلفنا فإننا نحتاج إلى مزيد من الدراسات العلمية الجادة التي تنقد وتحلل ما جاءوا به في هذا الحقل، وقد تناول تلك الأفكار من المسلمين علماء كثيرون، ومن أبرز هؤلاء العلماء: الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، ومن هنا كان من أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

- أن العلم يُشرف بما يتعلق به، ولا أشرف من الدفاع عن دين الله وسنة رسوله وإزالة ما علق بهما من تشويه المُغرضين.

- تميُّز كتابات ودراسات الشيخ محمد الأعظمي؛ حيث إنه استقى علمه من مدارس متميزة متنوعة إسلامية وغربية.
- كونه من العلماء المسلمين القلة الذين احتكوا بالغرب وردوا عليهم بنفس لغتهم وفي نفس بلادهم، مع تضلّعه من العلوم الشرعية.

**منهج البحث:**

**المنهج الوصفي التحليلي:** ستركز الباحثة في تحليله على أثر منهجية وآراء الشيخ الأعظمي على النقاش الاستشراقي في مجال الأحاديث الفقهية.

**الدراسات السابقة:**

بعد استعراض دراسات عديدة متصلة بهذا الموضوع، وجدت الباحثة أنه لا يوجد دراسة استقصت نواحي تأثير نقد الأعظمي للمستشرقين في الدراسات الاستشراقية، وربما سبب قلة الدراسات بين أيدينا حول هذا الموضوع هو حداثة المؤلف وكونه يعد عالمًا معاصرًا. وسأذكر فيما يلي الدراسات التي توصلت إليها، بالترتيب حسب أهميتها في رأي الباحث.

**أولا: الدراسات التي تناولت جهوده:**

- **دراسة محمد مصطفى الأعظمي للمخطوطات القرآنية، عقدي رفيق أسنوي، رسالة ماجستير من جامعة حمد بن خليفة، ٢٠١٩م:**

ركز الباحث في دراسته على جهود الأعظمي في مجال الدراسات القرآنية، وتناول فيها التعريف بالأعظمي ومساهماته في هذا المجال، والمنهج الذي اتبعه في دراسة المخطوطات القرآنية، وجوانب القوة والضعف في دراسته. واتبع الباحث المنهج الاستقرائي لجمع المعلومات حول حياة الشيخ الأعظمي ومساهماته العلمية، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل معالجة الأعظمي لدراسة المخطوطات القرآنية.

وتختلف هذه الدراسة عن مشروع الباحثة، حيث تناولت الدراسة السابقة جهود الأعظمي في مجال المخطوطات القرآنية، أما هذه الدراسة فتقوم على دراسة جهوده وأثرها في الدفاع عن الأحاديث الفقهية.

- **الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي، سيد عبد الماجد الغوري، مجلة الحديث، معهد دراسات الحديث النبوي، الكلية الإسلامية بسلانجور، ماليزيا، ١٤٣٦هـ، ص١٨٥-٢٥٧:**

تناول الغوري في هذه الدراسة سيرة الشيخ الأعظمي، كما قام بالتعريف بمؤلفاته وتحقيقاته لكتب الحديث وجهوده في تطويع الحاسب الآلي لخدمة الحديث النبوي. واتبع الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي؛ فاستقرى كتب الأعظمي وجهوده في هذا المجال. ومن الجوانب الإيجابية الملحوظة: التسلسل الزمني في كتابة سيرته الذاتية، والظهور الواضح لشخصية الكاتب وتعليقاته وآرائه، وكذلك تتضح سعة اطلاعه من كثرة مراجعه، وتوثيقه وتعريفه بكل مصطلح وكل اسم يذكر في الحاشية، كما يذكر الكاتب أمثلة وافية من كتب الأعظمي تعطي القارئ فكرة كاملة عن الكتاب وطريقة المؤلف في الرد.

وسيختلف مشروع الباحثة عن هذا المقال بأنّه سيحتوي – بإذن الله– على الأثر الذي تركه كتاب الأعظمي (أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت) على الباحثين من المستشرقين، وردود أفعالهم تجاه مؤلفاته بالإضافة إلى نقدها وتحليلها.

- **دور الدكتور مصطفى الأعظمي في دحض أباطيل المستشرقين للسنة النبوية، د. ذاكر حسين جمشيد، مجلة نقيب الهند، ٢٠١٩/٩/٢٥[(١)]:**

قام الدكتور ذاكر في هذه الدراسة ببيان دور الدكتور مصطفى الأعظمي في دحض أباطيل المستشرقين للسنة النبوية، ذكر فيها جهود الأعظمي في مجال

(١) رابط الدراسة: https://cutt.ly/0gnM9wy

السنة النبوية، حيث تناولت مقالته النشأة والخلفية العلمية للأعظمي، وعرضًا لأعماله وكتبه وأهم ما اشتملت عليه. وقد اتبع الدكتور ذاكر في مقاله المنهج الاستقرائي الوصفي؛ حيث استقرى كتب الأعظمي وجهوده في هذا المجال. ومن الجوانب الإيجابية في المقالة ذكره كتب الأعظمي بالتسلسل حسب زمن تأليفها واستشهاده بكلام غيره من العلماء عن جهود الأعظمي، ممّا يدل على سعة اطلاعه. لكن لوحظ على الدراسة عدم وجود ترتيب زمني في ذكر الكاتب لخلفية الأعظمي ونشأته العلمية، كما أن الدراسة لم تقسم إلى فقرات أو عناوين جانبية، مثلًا: نشأته، أعماله ...، بل كان أسلوبه نثريًا تتابعت فيه المعلومات دون ترتيب، ولوحظ أيضًا عدم ظهور رأي الباحث بشكل قوي في كتاباته؛ حيث كانت في أغلبها جمعًا لنقولات، وفي النهاية خلصت الدراسة إلى أن الأعظمي يعد رائدًا ويرجع إليه قصب الأسبقية في الرد على أكاذيب وتشكيكات المستشرقين حول السنة.

وسيختلف مشروع الباحثة عن هذا المقال بأنه سيحتوي على تحليل لمنهج الأعظمي، كما سيحتوي على ما تميز به الأعظمي عن غيره في كتاباته، والأثر الذي تركته مؤلفاته في السنة على الباحثين من المسلمين أو من المستشرقين وتحليل لردود أفعالهم تجاه مؤلفاته.

- **علوم حديث پر مستشرقين کی تنقيدات اور مصطفى أعظمى کا منهج تحلىل وتجزيه، الكاتبان أسماء كَل وياسر عرفات، مجلة القلم، ديسمبر ٢٠١٨م[١]:**

**ترجمة العنوان:** (انتقادات المستشرقين للدراسات الحديثية وتحليل منهج الشيخ محمد مصطفى الأعظمي).

---

(١) كَل وعرفات، **علوم حديث پر مستشرقين کی تنقيدات اور مصطفى أعظمى کـ منهج تحليل وتجزيه**، مجلة القلم، ديسمبر ٢٠١٨م.

هذه الدراسة (والتي جاءت باللغة الأردية وكتبها كلٌّ من أسماء كَـل وياسـر عرفات) تناولت جهود الأعظمي باللغة الأردية، كتبتهـا أسـماء كَـل وياسـر عرفات، وكان الغرض الأساسي من الدراسة هو توضيح الطريقة التي اعتمدها الشيخ الأعظمي في إثبات حجية أصول الإسلام، وتقديمه حججًا مختلفةً متنوعةً ردًا على المستشرقين، موضحًا فيها كيفية وصول القرآن الكريم والسنة النبويـة إلينا.

وستختلف الدراسة الحالية عن دراسة أسماء كَل وياسر عرفات بأنها ستركز على أثر الأعظمي في الدراسات الإسلامية والدراسات الاستشراقية مع عـرض الدراسات النقدية المقدمة عن الأعظمي في الشرق والغرب وتحليلها.

**ثانيًا: هناك مراجعات عربية وأجنبية ومناقشات متفرقة عن بعض كتب الأعظمي، سأشير إليها فيما يلي:**

• كتاب دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد براء ياسين[(١)]، مقال نشر في مجلة البيان عام ٢٠١٧م، وهو عبارة عن مراجعة لكتـاب الأعظمـي (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه): احتوى علـى ظـروف تـأليف الكتاب، وغرضه ومنهجه ومحتوياته، وتأثيره وبعض ردود الأفعال حوله.

• Herald Motzki. 2002. *The Origins of Islamic Jurisprudence: Meccan Fiqh before the Classical Schools*. Translated from the German by Marion Katz. Leiden: Brill.

كتاب كتبه المستشرق موتزكي عن نشأة الفقه الإسـلامي ومـدى موثوقيـة مصادره، وقد قام فيه بنقد الأعظمي في رده على شاخت، فلم يسلم بكل ما جاء به، بل اتفق معه في نقاط واختلف معه في أخرى وتحفظ على أخرى.

(١) رابط المقال: https://cutt.ly/2gnM8js

• Herbert Berg. 2003. "Competing Paradigms in the Study of Islamic Origin: Quraan and the Value of Isnad" N. Herbert Berg, *Method and Theory in the Study of Islamic Origins*, Leiden: Brill, 259-291.

وهذا الكتاب مؤلّف من عدة مقالات مأخوذة من دراسات مختلفة لعدّة باحثين، قام بإعداده هيربرت بيرغ، وقام فيه بكتابةِ مقالة بعنوان (النماذج المتنافسة في دراسة الأصول الإسلامية) انتقد فيها الأعظمي وقارن بينه وبين علماء آخرين ممن اختصوا بدراسة الإسناد من المستشرقين.

• Moeain Wentzel.1998. *A Cultural Interpretation of Shafiis Legal Doctrine*. Cape town. University of Cape Town.

رسالة ماجستير ناقش وينتزل في بعض مباحثها طريقة الأعظمي ومنهجه في الرد على شاخت وله بعض الانتقادات على النقاش الحاصل بين شاخت والأعظمي ويستنتج فيها أن الأعظمي كان دفاعيًّا واعتذاريًّا نحو نظريات شاخت وأن وجهات نظره في هذا الصدد كانت في الأساس مبنية على مثالية من الشرعية الإسلامية أنشئت وصيغت بشكل منظم.

• Christopher Melchert .2012. Book Review "*On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence". Journal of Law and Religion; Cambridge University*, no 2, 363-367.

مقالة كتبها كريستوفر ميلتشرت في مجلة القانون والدين التي تصدرها جامعة كامبريدج، والمقالة عبارة عن مراجعة لكتاب الأعظمي الذي رد فيه على شاخت، حيث انتقده في بعض النقاط وأثنى عليه في أخرى.

• Zeeshan Chaudri. 2019. *Analyzing Schacht's Theory and Two of His Critiques: Azami and Motzki*: Ilmgate[1].

مقالة تحليلية باللغة الإنجليزية، حلل الكاتب وناقش فيها آراء الأعظمي في كتابه (أصول الفقه الإسلامي لشاخت، مراجعة نقدية)، كما حلل أيضًا في نفس المراجعة آراء المستشرق موتزكي.

وستقوم دراستي بتحليل هذه المراجعات والقراءات الغربية، لبيان اهتمام الأكاديميين الغربيين بدراسات الأعظمي باعتبارها أنموذجًا أكاديميًّا لتفاعل المسلمين مع الخطاب الاستشراقي ومنهجهم في الرد عليه.

(١) رابط المقال: https://cutt.ly/dgnM5sx

## تمهيد

كتاب أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت[١] دراسة نقدية[٢] هو مراجعة نقدية رد فيها الشيخ الأعظمي[٣]على شُبه المستشرق شاخت التي وردت في كتابه أصول الفقه المحمدي (The Origins of Muhammadan Jurisprudence[٤]) والذي شكك فيه بصحة أحاديث الأحكام، خلص شاخت

(١) جوزيف شاخت، ١٩٠٢م- ١٩٦٩م، مستشرق ألماني، متخصص في الفقه الإسلامي، درس في جامعة بون الدراسات الشرقية وعلم الدين والفلسفة واللاهوت، انخرط في الخدمة العسكرية وعمل مترجمًا للغة العربية والتركية والفارسية في برلين، نشر رسالته الدكتوراه بعنوان (تطور الفقه الإسلامي) وخلص فيها إلى نتيجة أنه لا يمكن الحكم بصحة أي حديث من الأحاديث الفقهية. المرجع السابق، ص ٣٦٦-٣٦٨.

(٢) الأعظمي، محمد مصطفى، ١٤٢٦هـ، **أصول الفقه الإسلامي للمستشرق شاخت (دراسة نقدية)**، ترجمة (عبد الحكيم المطرودي)، الرياض، جامعة الملك سعود.

(٣) الشيخ محمد مصطفى عبد الرحمن بن نور ابن الحاج رستم الأعظمي المئوي، هو عالم من أصول هندية ولد في بلدة مئو(٣) سنة ١٩٣٠م درس العلوم الشرعية في الهند في جامعة (دار العلوم ديوبند) ، وتخرج منها بشهادة البكالوريوس، ثم ارتحل إلى مصر والتحق بجامعة الأزهر،وحصل من جامعة الأزهر على شهادة العالمية مع الإجازة بالتدريس سنة ١٩٥٦م، ثم سافر والتحق بجامعة كامبردج وخلال سنتين حصل منها على شهادة الدكتوراة سنة ١٩٦٦م، ثم ارتحل إلى المملكة العربية السعودية سنة ١٩٦٨م وعمل أستاذاً مساعدًا في كلية الشريعة بمكة حتى عام ١٩٧٣م، ثم انتقل إلى جامعة الملك سعود بالرياض، وعمل فيها أستاذاً لمادة مصطلح الحديث بقسم الثقافة الإسلامية، ودرّس الأعظمي في جامعة الملك سعود قرابة ١٨ سنة، حتى أحيل إلى المعاش سنة ١٩٩١م، وأشرف الشيخ في هاتين الجامعتين على عدة رسائل في الماجستير والدكتوراة وتخرج على يده الكثير من الطلاب.

(4) Schacht, Joseph, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford University Press, 1967.

في كتابه إلى أن جميع أحاديث الأحكام وضعت في القرن الثاني الهجري لتبرير آراء الفقهاء، وأنه لا يمكن التأكد من نسبة أي حديث من الأحاديث الفقهية إلـــى الرسول (ﷺ)، كما زعم أن الإمام الشافعي لعب الدور الأكبر فـــي ذلـــك، وأن الأحكام الفقهية ما هي إلا نتاج تزييف ديني من علماء ذلك العصر، وقد انتشـــر كتاب شاخت انتشارًا واسعًا في الغرب وصار أصلًا معتمدًا يُدرس للمستشـــرقين في الجامعات الغربية[(١)]، وعد كتابه هذا أعظم ما قُـــدم فـــي مجـــال المصـــادر الفقهية، وعد مؤلِفه من أهم العلماء اطلاعًا ومعرفة بالمصادر الفقهية[(٢)]، وظلت طبعاته تصدر بانتظام منذ صدوره حتى إنه صدر في طبعة كتاب جيب رغم ما يتطلبه الكتاب من دأب وصبر من القارئ[(٣)]، فألف الشيخ الأعظمي كتابـــه هـــذا (On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence[(٤)]) باللغة الإنجليزية ورد فيه على جميع شبهات شاخت ردًا شاملًا علميًـــا بالأدلـــة والبراهين، وقسم كتابه إلى ٨ فصول:

١- الفصل الأول ذكر فيه دور الرسول (ﷺ) في التشـــريع، ثـــم عـــرض آراء شاخت في الشريعة ومكانتها في الإسلام.

---

(1) Gibb, Hamilton,"Law". *Journal of Comparative Legislation and International,* Vol.34, 1951, p.114.

(2) Melchert, Christopher, *The Formation of the Sunni Schools of Law*, Leiden, Brill,1979, p.xxi.

(٣) مونتزكي، هيرلد، ٢٠١٠م، **بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة** (ترجمـــة جـــورج تامر)، دار البشائر الإسلامية، ص٧٧.

(4) Alazami, Muhammad Mustafa, *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Islamic Texts Society, 2004.

٢- الفصل الثاني بيّن فيه كيف أن الشريعة كانت مطبقة منذ القرن الهجري الأول.

٣- الفصل الثالث بيّن مفهوم مصطلح السنة واستعمالاته على مر العصور، ونظرية شاخت في مفهوم السنة.

٤- الفصل الرابع تعرض لنظرية شاخت القائلة أن المدارس الفقهية القديمة اعتبرت العمل المجمع عليه أكثر حجية من أحاديث الرسول (ﷺ).

٥- الفصل الخامس استدل بأمثلة تثبت أن المدارس الفقهية القديمة بعيدة كل البعد عن أن تكون مناوئة لسنة الرسول (ﷺ)، وأنها في حقيقة الأمر بنت أحكامها على ما بلغها من أحاديثه.

٦- الفصل السادس قام بدراسة نقدية للأمثلة التي استشهد بها شاخت في محاولته لبيان كيف فَرَضت السنة الموضوعة نفسها على المفهوم القديم للسنة، وكيف أن المدارس الفقهية القديمة بعد هزيمتها على أيدي أهل الحديث بدأوا في نسبة مذاهبهم الخاصة إلى الرسول (ﷺ).

٧- الفصل السابع يتألف من مناقشة مطولة للأمثلة التي يسوقها شاخت دفاعًا عن نظريته التي تزعم أن جميع مؤلفات علم الحديث اختلقت في القرنين الثاني والثالث.

٨- الفصل الثامن عبارة عن مناقشة مماثلة للأمثلة التي يستخدمها شاخت للتشكيك في صحة الإسناد، ونتيجة النقاش أن شاخت أخفق في فهم الفرق بين نقل الإسناد في كتب السيرة وكتب الحديث.

ويذكر الأعظمي أن أحد أسباب الفهم الخاطئ لدى كثير من الكتاب المعاصرين هو عدم فهمهم للعلماء المتقدمين وأسلوبهم في التأليف وطرقهم في النقل، فأَتْبَعَ كتابه بملحقين، أحدهما يسوق أمثلة لأسانيد من مصادر السيرة والحديث الفقهية، والتي تشير إلى أساليب العلماء المتقدمين من علماء الفقه

والسيرة في استخدام الإسناد، والملحق الآخر ترجمة لما جاء في الملحق السابق الذكر إلى الإنجليزية.

طبع الكتاب باللغة الإنجليزية في نيويورك سنة ١٩٨٥م وصار يدرس في الجامعات الغربية، وترجم إلى العديد من اللغات منها العربية والتركية.

**ردود الفعل الاستشراقية لكتاب أصول الفقه المحمدي.**

كان لكتابات الأعظمي تأثير واضح على السجال العلمي في مجال المصادر الفقهية بين علماء المسلمين والمستشرقين في التسعينات وأوائل القرن العشرين، إذ يعد الأعظمي من أوائل الباحثين المسلمين الذين درسوا النظريات الاستشراقية، وحاولوا الرد على نظريات شاخت في الحديث والفقه بطريقة علمية، وكانت مؤلفاته الإنجليزية محط اهتمام الكثير من المستشرقين، الذين تناولوه أيضًا بالدراسة، وسوف يقتصر هذا البحث على تعليقات المستشرقين (هيرلد موتزكي، هيربرت بيرغ، كريستوفر ميلتشرت، وينتزل)، حيث أنهم تعرضوا لكتابه أصول الفقه المحمدي بالنقد والتحليل.

# المطلب الأول

## هيرلد موتزكي (Herald Motzki)(١)

قام المستشرق موتزكي في أثناء دراسته لمصادر الفقه الإسلامي بنقد وتحليل كتب الأعظمي، وخاصة ما كتبه ردًا على شاخت، واتفق موتزكي مع الأعظمي في بعض النقاط، واختلف معه في بعض النقاط الأخرى، كما أنه أيضًا تحفظ على بعض المسائل التي أشار إليها الأعظمي في رده على شاخت. وفيما يلي بيان لآراء موتزكي فيما يتعلق بموقفه من كتابات الأعظمي، وكذلك بعض النقد المقابل لموقف موتزكي من الأعظمي:

• يذكر موتزكي أن الأعظمي قام بالرد على شاخت بشأن عدم صحة الكتب والأسانيد والمنهجيات التي استعملها في عمله بشكل أكثر تفصيلًا ودقة مما قام به غيره من النقاد جميعًا، حين رد الأعظمي على شاخت في كتابه (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه)، غير أن أهم عمل للأعظمي في هذا المجال جاء بعد سبع عشرة سنة من تأليفه الأول، حيث نشر دراسة أخرى أكثر تفصيلًا، داحضًا فيها نتائج شاخت بعنوان (On Schacht's Origins of

(١) مستشرق ألماني معاصر (١٩٤٨- ٢٠١٩م) له عناية خاصة بعلم الفقه والحديث، أستاذ الدراسات الإسلامية بمعهد اللغات والثقافات الشرق أوسطية، جامعة نايميغين بهولندا والتي أصبح اسمها فيما بعد جامعة رادبود، نشر أكثر من مئة دراسة، منها (سيرة محمد، قضية المصادر) و(نشأة الفقه الإسلامي) المرجع: موقع جامعة رادبو، تم الاسترجاع بتاريخ ١٤/١١/١٤٤١هـ من https://radboud.academia.edu/HMotzki، انظر أيضًا: البيانوني، فتح الدين محمد، **مدخل إلى الاستشراق المعاصر وعلم الحديث**، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٤٣٣هـ، ص١٥٩.

(Muhammadan Jurisprudence، ويرى موتزكي أن كتاب الأعظمي هـذا هو أقوى نقد حقيقي بعد نقد المستشرق الألماني فوك[١] لعمل شاخت الذي أثـر جذريًا في الدراسات الغربية للإسلام[٢]. وهذه شهادة مهمة تـدل علـى مكانـة الأعظمي من مستشرق يعد من أهم المتخصصين المعاصرين في علم الحـديث في العالم الغربي.

- من أهم تعليقات موتزكي على منهج الأعظمي في الرد علـى شـاخت مـن خلال تحقيق الأعظمي للمخطوطات المبكرة، وهي مخطوطات سهيل بـن أبـي صالح والزهري ونافع مولى ابن عمر باعتبارهم مؤلفين لها، هو تسـاؤله عـن مدى إمكانية أن يبرهن ذلك التحقيق على عدم معقولية فرضيات شاخت حـول الأحاديث الفقهية. يؤكد موتزكي أن ذلك التحقيق لتلك المخطوطات لا يثبت شيئًا محددًا، حيث يرى أن لا نص من هذه النصوص المخطوطة كُتب بخط مؤلفـه، فمن يضمن أن هذه الصحيفة المزعومة ليست تزويرًا أو جمعًا لأحاديث مختلقة لأحد من وردوا في الإسناد[٣]؟

ولكن هذا الرد من موتزكي لا يعني أن الأعظمي لا يـدرك هـذا الموقـف الاستشراقي من المخطوطات المبكرة، ولكن منهج الأعظمي في تأليفـه اعتمـد على التنوع في إثبات الحجة، فحاول أن يأتي بكل الأدلة والبراهين فـي سـبيل الوصول إلى الحقيقة، ومشى مع خصمه في افتراضاته حتى أبعـد حـد، ففـي

(١) المستشرق يوهان دبليو فوك (١٩٧٤-١٨٩٤)، فيلسوف ألماني في جامعة فرانكفورت، له دراسة *Bibliotheca Orientalis* 10, 1953 نقد فيها نظريات المستشرق شـاخت في علم الحديث، المرجع https://data.bnf.fr/en/14362543/johann_w_fuck/ تم الاسترجاع بتاريخ ١١/١١/١٤٤١هـ.

(٢) موتزكي، مرجع سابق، ص٩٥-٩٦.

(٣) المرجع السابق، ص٩٠-٩١.

كتاباته كما استشهد بهذه المخطوطات كشواهد تاريخية من القرون المبكرة لتؤيد وجهة نظره وتدلل عليها بتحقيقه لها، دلل على وجهة نظره أيضًا بعدة طرق أخرى، منها استحالة تواطؤ هذا الجمع على التزوير والاختلاق رغم تباعد أماكنهم واختلاف مشاربهم وعدم وجود وسيلة اتصال بينهم في ذلك الزمن(١)، فالأعظمي افترض مسبقًا افتراض موتزكي هذا وردّ عليه.

• يقول موتزكي إن الأعظمي اتخذ أسلوب الحوار الهجومي على جولتسيهر وشاخت بشأن المصادر التي استندا إليها، وحاول أن يثبت في كتابه ( Studies in Early Hadith Literature) أن تفسيراتهما خاطئة متحيزة وأنهما عمما بعض المعلومات على نحو غير مشروع وتجاهلا بعضها الآخر، بينما اتهامات الأعظمي عند مراجعتها بشكل مفصل يظهر أنها هي المعممة والخطيرة والمبالغ فيها، فالأعظمي يقدم تفسيرًا آخرًا مفترضًا أنه هو الصحيح، في حين كان هجومه على شاخت يعميه أحيانًا عما كان قد عناه، لذا فنقده في الغالب غير دقيق، ويقوم أحيانًا على سوء فهم، ويُقنع فقط من يعتبر مقدماته صحيحة بديهية. وللتدليل على ذلك يسوق موتزكي بعض الأمثلة على ذلك منها:

(أ) يعتبر شاخت الشريعة الإسلامية أقرب إلى أن تكون مجموعة من الواجبات الدينية منها إلى نظام قانوني حقيقي، فالقانون وقع في جزئه الأكبر خارج دائرة الدين... ويوضح الأعظمي بأن هذا تفسير خاطئ، فثنائية القانون الدنيوي والتعاليم الدينية غير قائمة في الإسلام؛ إذ يعد القانون جزءًا تامًا من الإسلام، وليس هناك وجه من وجوه التصرف لم تشمله الشريعة الموحاة، ومفهوم أو فكرة القانون الإسلامي موجودة بالفعل في القرآن.

(١) انظر **أصول الفقه الإسلامي للمستشرق شاخت دراسة نقدية**، ص١٨٥.

يرى موتزكي أنّ المثال السابق يظهر اختلاف طريقة الرؤية، فأقوال شاخت كمية، وغرضه من هذا التفريق تبيين محل الدراسة، فهو لم يفرق بين الدين وبين القانون أو الأحكام بالمعنى الذي يلومه عليه الأعظمي، بل بين ما يشتمل عليه الفقه من أحكام عمليّة وما يشتمل عليه من أحكام ذات طابع تعبّدي، بينما أقوال الأعظمي فهي توصيف للمعيار أو النظرية، ولا ينكرها شاخت بهذا الاعتبار أيضًا[1]، وبالرجوع إلى مقدمة كتاب شاخت (مدخل إلى الفقه الإسلامي) يخيل إلينا فعلًا كما قال موتزكي أن شاخت فرق بين الدين والقانون فقط ليبين أن حدود دراسته لا تشمل كل التشريع الإسلامي من أحكام وعبادات، بل تنحصر في الجانب القانوني من التشريع، بينما هو يعلم أن لا فرق بينهما في الإسلام ولا ينكر ذلك، فيقول: (الشريعة تشمل على قدم المساواة أحكامًا تخص الصلاة والشعائر، وكذلك قواعد سياسية وفقهية بالمعنى الضيق لكلمة فقه، وهذا الكتاب ينشغل بهذه القواعد تحديدًا)[2]، لكن عندما نستمر في قراءة ما يقوله شاخت نجده يوجهنا مجددًا إلى هذه النظرة الفاصلة بين الدين والقانون، بل ويذكر ذلك في بعض المواضع اللاحقة من نفس الكتاب وكأن ذلك كان واقعًا، فمثلًا يقول: (لم يكن التشريع يندرج ضمن دائرة الدين على غرار ما كان سائدًا في عهد الرسول، ولما لم تكن هناك اعتراضات دينية أو أخلاقية على معاملات أو طرائق سلوك مخصوصة، لم يكن المسلمون يلتفتون إلى الجوانب الدقيقة للتشريع)[3]، فموتزكي كان مُحقًّا في كون شاخت أقرّ في مقدمته بأنهما

---

(1) Motzki, Herald, *The Origins Of Islamic Jurisprudence Meccan Fiqh Before the Classical Schools*, Boston, Brill, 2002, p40.

(٢) شاخت، جوزيف، **مدخل إلى الفقه الإسلامي**، (ترجمة د. حمادي ذويب)، بيروت، لبنان، دار المدار الإسلامي، ٢٠١٨م، ص١١.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥.

كانا عند المسلمين دائرة واحدة لا تنفصل وأن تفريقه سيكون فقط لتبيين حدود دراسته، لكن شاخت بعد قوله ذلك ناقض نفسه، وحاول أن يُشرب القارئ فكرة انفصالهما في الواقع فعلًا، بل وذكر ذلك صراحة، لذلك كان لابد للأعظمي من مناقشة هذا القول وبيان خطأه.

(ب) يذهب شاخت إلى أن هدف النبي محمد (ﷺ) لم يكن وضع نظام فقهي جديد شامل، فسلطته باعتباره نبيًا أو مشرعًا لم تكن قانونية بالمعنى الدقيق، بل دينية أو سياسية، فتشريع النبي كان تجديدًا داخل النظام الفقهي لبلاد العرب، يرد عليه الأعظمي بأن القرآن أقر للنبي بالوظائف التشريعية والتفسيرية والقضائية والتنفيذية، وتبعًا لذلك فإن وضع نظام فقهي جديد كان مقصدًا ربانيًا، وعليه فقد فعل النبي (ﷺ) ذلك، فأحكامه وأفعاله الفقهية موجودة في سنته. يقول موتزكي معلقًا: في الوقت الذي يصف فيه شاخت ما هو محسوس تاريخيًا، ولا يلتفت في هذا الخصوص إلى سنة النبي (ﷺ) لأن صحتها غير مضمونة، يستند الأعظمي على النظرية ويستخلص من إمكانية الوقائع احتماليتها أو واقعيتها، ويدعي فقط وجوب العمل بالسنة لكنه لا يثبت ذلك(١). وعندما نعود لكتاب الأعظمي لتتضح لنا فكرة موتزكي، نجد أن الأعظمي ذكر فعلًا أدلة تشير إلى أن المفترض من المسلمين اتباع سنة الرسول (ﷺ)، وأثبت أن النبي كان مشرعًا منذ القرن الأول، وأتى الأعظمي بالآيات القرآنية التي تأمر المسلمين باتباع سنة النبي (ﷺ) كدليل يثبت أن النبي (ﷺ) هو المشرع منذ ذلك القرن، وأن فكرة الفقه الإسلامي واتباع سنة النبي (ﷺ) أُمر بها المسلمين منذ ظهور الإسلام ولم تأت متأخرة كما ادعى شاخت، وإلى جانب هذا الدليل أتى الأعظمي بنماذج من السيرة والآثار تدل أيضًا على تطبيقهم لسنة النبي (ﷺ)، فلم يكتف الأعظمي كما ذكر موتزكي بآيات تثبت فقط ما من المفترض أن يحدث، بل أتى

(١) موتزكي، مرجع سابق، ص٩٧-٩٨.

بعشرة أمثلة تاريخية تثبت أن السنة طُبقت فعلًا من أصحابه رضوان الله عليهم، منها أن أبا بكر (ﷺ) جاءته جدة تسأله عن ميراثها فأجابها (ﷺ): مالَك في كتاب الله شيء، وما علمت لك من سنة رسول الله (ﷺ) شيئًا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فأجابه أحد الصحابة (ﷺ) أن رسول الله أعطاها السدس، فأنفذ لها أبو بكر (ﷺ) ذلك[1]، وهذه إحدى مميزات كون الأعظمي نوّع طرقه في إثبات حجته، مما صعب على من بعده أن ينقضوا رأيه، ففي الحين الذي يُشكَك فيه بحجة، أو تُخصص بكونها تنقض جزءًا من الرأي الاستشراقي دون الآخر، تصمد فيه أختها أمامه.

(ت) يأتي موتزكي بمثال آخر، فيذكر أن أطروحة شاخت تذكر أنه لم تكن ثمة شريعة إسلامية بالمعنى التقني لهذه الكلمة خلال الجزء الأكبر من القرن الهجري الأول، وأن الخلفاء الأوائل لم يضعوا أسس الإدارة الفقهية اللاحقة، وأخبار التراجم اللاحقة هي من نتاج القرن الهجري الثالث، وبما أنه لم تكن هناك عقبات دينية تم الاحتفاظ بالأحكام القانونية لفترة ما قبل الإسلام، يستند شاخت في كلامه إلى مصادر النصف الثاني من القرن الثاني هجري، ويقال أنه أخذه من مصادر القرن الثاني والثالث، يعارض الأعظمي ذلك ويذكر ما كُتب من أحكام النبي (ﷺ) وأقضيته وقائمة بالقضاة الذين عيّنهم على الأمصار وقائمة بأحكام أشخاص آخرين قامت أحكامهم بناءً على سنة النبي (ﷺ) معتمدًا في ذلك على مصادر كتبت في القرن الثاني هجري، ويعتبر ذلك دليلًا تاريخيًا على وجود الشريعة الإسلامية والأحكام الفقهية في عهد النبي (ﷺ)، ويستخلص الأعظمي من ذلك أن نظرية شاخت باطلة ولا يمكن الدفاع عنها.

(١) انظر **أصول الفقه الإسلامي للمستشرق شاخت دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

**يقول موتزكي:** من المؤكد أن هذه النظرية غير مقنعـــة، فأولًـــا: لا يعنـــي شاخت منشأ الشريعة الإسلامية بالمعنى الدقيق، بل يعني منشأ الفقه الإســـلامي. ثانيًا: يعتبر شاخت أخبار المصادر المتأخرة حول القـــرن الأول غيـــر جـــديرة بالثقة، ويغفلها إلى حد ما، ولا يفعل الأعظمي شيئًا تجاه ذلك باســـتثناء ادعـــاء صحتها دون تقديم أدلة على ذلك، ومن هنا يعتبر عرضه لتطور الفقه الإسلامي نقيضًا لنظريات شاخت لا دحضًا لها[1].

ووجهة نظر موتزكي هنا بأن الأعظمي أعطى رؤية مناقضة لرؤية شـــاخت دون تقديم أدلة عليها، تنفيها كل الكتابات والأدلة التي قدمها الأعظمي لإثبـــات صحة المصادر المتأخرة في كتابه، من مخطوطات قارنها بغيرها وأثبت صحة نسبتها لتلك الفترة من الزمن منقولة على أيدي صحابة ورجال ثقـــات عـــدول، تواترت بنفس النص من عدة طرق، رغم افتراق بلدانهم واخـــتلاف مشـــاربهم وعدم وجود وسيلة اتصال بينهم، هذا بالإضافة إلى نقضه ما جاء به شاخت من حجج لإثبات افتراضه بالشواهد والوقائع التاريخية.

- يذكر موتزكي أن الأعظمي يعالج بشكل مكثف نظرية شاخت حول تطـــور مفهوم الفقه، ويحتج أيضًا ببعض الوقائع التي لا ينكرها شاخت مطلقًا، ويتجاهل الأعظمي بحماسه التبريري تفريقات شاخت الدقيقة مفترضًا العكـــس، معتمـــدًا على مصادر صحتها غير موضحة، ويحاول في هذا الخصـــوص أن يثبـــت أن شاخت قد أساء فهم مصادره.

وهو محق في هذا المأخذ ولكن في حالات نادرة، وفيما يلي مثال توضيحي: تفسير شاخت والأعظمي لرسالة ابن المقفع (ت١٤٠هـ) حجة شاخت الرئيسية أن ابن المقفع أقر بأن الأحكام في عصره لم تكن قائمة على فعـــل النبـــي (ﷺ)

(١) موتزكي، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

وصحابته بل قامت في جزئها الأكبر على القواعد الإدارية للعائلة الأموية، والأعظمي يخالفه لكنه لا يعتمد على تقرير ابن المقفع للحقيقة، بل على الرأي الذي يتبناه ابن المقفع نفسه حول السنة، وهو أن الأحكام ينبغي أن تقوم على سنة النبي (ﷺ) وسنة الخلفاء الراشدين، ويستند شاخت إلى قول لابن المقفع بأن للخليفة الحكم برأيه مالم يخالف حكم النبي (ﷺ).

**يعلق موتزكي:** يدلل الأعظمي بأن المرء لا يستطيع أن يستمد من نص ابن المقفع بأن الفقه لم يقم في القرن الأول الهجري على القرآن والسنة، بينما شاخت لم يستمد مطلقاً مثل هذا الحكم من هذا المصدر، بل أراد أن يظهر من خلاله فقط أن التطبيق العملي للأحكام والعرف القانوني والمفترض أنه فقه إسلامي لم يكن قائمًا في نهاية العصر الأموي على سنة النبي (ﷺ) وخلفائه الراشدين، وهذا بالضبط ما قاله ابن المقفع وما لام عليه الشافعي أبناء عصره لاحقًا، نلاحظ من الأمثلة أن كلًّا من شاخت والأعظمي يبرز وجوهًا مختلفة للنص تتناقض فيما بينها، الأعظمي يشوه حجج شاخت، ولا يراعي كل إشاراته إلى كلام ابن المقفع ثم يذكر أن المأخذ أن شاخت فهم المصدر بشكل خاطئ وفي غير محله بينما الأعظمي هو الذي لم يفهم شاخت بشكل صحيح، مثل هذه التفاسير المنحرفة وغير المقنعة والمعاد صياغتها والتي لا يورد الأعظمي فيها إلى حد ما نص المصدر بشكل صحيح، ترد أيضًا عند نقاشه لتصورات المذاهب الأولى[1]، وموتزكي محق في هذه النقطة فكلام شاخت في كتابه: "يذكر ابن المقفع أن الخليفة مهما قيل فيه من مدح وإطراء، لا يمكنه أن يعارض ما جاء به الدين، إذ لا ينبغي أن يطاع له أمر من أوامره المخالفة لقول الله"[2]، فهو لم ينكر أن حكم الأئمة بالرأي كان مستندًا إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن قواعد الشرع، إلا أن الأعظمي اعتقد من كلام شاخت أن الأئمة

(١) موتزكي، مرجع السابق، ص١٠٠-١٠٣.

(٢) **أصول الفقه الإسلامي**، مرجع سابق، ص١٢٩.

استبدلوا الحكم بالكتاب والسنة بالحكم بالرأي، فقال الأعظمي: "طبقًا لشاخت فإن ابن المقفع أدرك أن السنة، كما كانت مفهومة في زمنه لم تكـن قائمـة علـى سوابق صحيحة وضعها الرسول (ﷺ) والخلفاء الأوائل، وإنما إلى قـدر كبيـر على الإجراءات الإدارية للحكومة الأموية، إلا أنه لـم يـركن إلـى أحاديـث الرسول (ﷺ) كما فعل الشافعي"[١].

وعمل الأعظمي رغم أهميته وقوته، إلا أننا من الصعوبة أن نجد عملًا يسلم من الأخطاء، لذلك كان على من بعده من النقاد المسلمين أن يستفيدوا من نقـده ومناقشاته، وأن يتثبتوا عند النقل عن شاخت بالرجوع إلى كتبه الأصلية.

• **يقول موتزكي:** كثيرًا ما يُلاحظ أن الأعظمي يستخلص من المادة التي كتبهـا شاخت استنتاجات لم يستنتجها شاخت نفسه، أو يستدل عليها بشـكل أو بـآخر وينسبها خطأً لشاخت، وبعد ذلك يقوم بدحضها، والأعظمي يناقش فقـط أمثلـة شاخت التي يستطيع دحضها ويتجاهل البقية[٢]، ولم يذكر موتزكي مثالًا على ما قصده بتجاهل الأعظمي لبعض الادعاءات، لكن الأعظمي أتـى بـبعض الآراء لشاخت فعلًا ولم يناقشها، وأتبعها بقوله أنها لم تثبت لعدم إيراد شـاخت حجـة عليها، وكان هذا سبب تجاهله لها.

• **يذكر موتزكي:** أنه رغم أن الأعظمي أثبت فعلًا بعض الأخطـاء التفسـيرية لشاخت، وأن شكوكه حول مزاعم شاخت المسـتدلة بـأقوال الشـافعية ليسـت مستبعدة، إلا أن دفاعه عن التصورات التقليدية لنشوء الفقـه الإسـلامي دفـاع يمكن أن يقنع فقط المؤمن المصدق مسبقًا بصحة أحاديث النبي (ﷺ)[٣].

---

(١) **أصول الفقه الإسلامي للمستشرق شاخت دراسة نقدية** مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) موتزكي، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٣) المرجع نفسه.

• **يقول موتزكي:** أن نقاش الأعظمي مع شاخت في موضوع الحديث والإسناد يبدو أكثر قوة وإقناعًا في بعض مراحله، فالأعظمي أثبت أن مبدأ (حجة الصمت) يقوم على دعائم ضعيفة، وأن تأريخ شاخت ضعيف والمصادر التي فاتته يمكن أن تزعزع حكمه بسهولة(١).

• **كما يؤكد موتزكي:** أن تحفظات الأعظمي ضد تأريخ شاخت لبدايات الإسناد، وتقييمه لأنواع محددة من الأسانيد ونقده لنظرية شاخت (الراوي المشترك)(٢) هي تحفظات لها أساسٌ قويٌّ، حتى وإن كان الأعظمي أحيانًا يحرف حجج شاخت أو يعرضها بأسلوب هجومي في بعض الأحيان ويورد بين وقت وآخر أدلة لاتزال صحتها غير مثبتة(٣).

• **يذكر موتزكي:** أن تصور الأعظمي المعارض لفكرة نشوء الفقه وتطوره يعتمد كليًا على مصادر من القرن الثالث إلى القرن الثامن هجري، دون أن يتساءل إلى أي مدى تبدو المعلومات في هذه المصادر حول القرنين الأول والثاني وثيقة، أو فيما إذا كان من الممكن أن يستدل من التطبيق المتأخر على أسلوب رواية القرون الأولى ونقدها، فحتى لو كانت هذه المعلومات محددة من القرن الثاني إلى الثامن فهل نُسلم أيضًا بصحة مضمونها عن القرن الأول إلى القرن السابع؟ فعرض الأعظمي لتطور الإسناد يعتمد بصورة رئيسية على

(١) موتزكي، ص١٠٣-١٠٤.

(٢) (هي أحد النظريات الثلاثة التي ادعاها شاخت وحاول التدليل على صحتها ويعني بها الراوي الذي تدور عليه أسانيد الحديث ونتيجة نظريته أن هذا الراوي المشترك هو الذي وضع الحديث) مرجع سابق، **أصول الفقه المحمدي**، ص٢٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص١٠٣-١٠٤.

التخمين، فحقيقة تشعب الروايات وتنوعها لأحاديث فردية ليست دليلًا على صحة مضمونها[1].

وأخيرًا يرى موتزكي أنّه لن يقتنع ويذهب أتباع شاخت من احتجاج الأعظمي بأن بعض تواريخ شاخت وتفسيراته للنصوص خاطئة، إلى ترك كامل نظريته بوصفها مخالفة للمعقول، فحجج الأعظمي غير دقيقة ومبالغ فيها على نحو هجومي وليست مقنعة، فما يقدمه الأعظمي كبديل لنظرية شاخت يقوم على مصادر يشكك في أمانتها الكثير من الدارسين غير المسلمين، ولم يُزل الأعظمي هذه الشكوك[2]، ونستطيع الحكم هنا على نقد موتزكي للأعظمي بأنه كان دقيقًا مفصلًا بل ومنصفًا إلى حد ما إذا ما قارناه بغيره من النقاد.

---

(١)(هي أحد النظريات الثلاثة التي ادعاها شاخت وحاول التدليل على صحتها ويعني بها الراوي الذي تدور عليه أسانيد الحديث ونتيجة نظريته أن هذا الراوي المشترك هو الذي وضع الحديث) مرجع سابق، **أصول الفقه المحمدي**، ص١٠٤.

(٢) هي أحد النظريات الثلاثة التي ادعاها شاخت وحاول التدليل على صحتها ويعني بها الراوي الذي تدور عليه أسانيد الحديث ونتيجة نظريته أن هذا الراوي المشترك هو الذي وضع الحديث) مرجع سابق، **أصول الفقه المحمدي**، ص١٠٤-١٠٥.

# المطلب الثاني

## هيربرت بيرغ (Herbert Berg)[(١)].

قام هيبربرت بيرغ في دراسته للقضايا المنهجية لدراسة الأصــول الفقهيــة، بتقسيم أبرز باحثي علم الحديث المتأخرين في نظره إلى قسمين، وذكر رأيه في منهج كل فريق منهم، فيقول: لقد ظهرت العديد مــن الشــكوك حــول صــحة الأحاديث الفقهية من قبل شاخت وجولتسيهر ووانســبرو[(٢)]، وشــكوككهم هــذه قادتهم إلى نظرة متطرفة للمراجع الإسلامية، وقد رُفضت هذه الشكوك من قبل المسلمين وحتى غير المسلمين من العلماء، الذين قالوا لو ســرنا خلــف هــذه الشكوك فلن نصدق شيئًا من أحداث التاريخ. كما ينقل هيربــرت بيــرغ عــن سيزكين[(٣)] والأعظمي==

---

(١) هيربرت بيرغ، مستشرق معاصر، تدرب في جامعة تورنتو لدراسة الدين، يعمل أستاذًا في قسم الدراسات الدولية وإدارة الفلسفة والدين في جامعة ولايــة كارولينــا الشــمالية ويلمنجتون، متخصص في دراسة المصادر والنصوص الإســلامية، المرجــع: موقــع جامعــة ويلمنغتــون https://uncw.edu/par/faculty/faculty-berg.html تــم الاسترجاع بتاريخ ١٣/١١/١٤٤١هـ.

(٢) جون إدوارد وانسبرو (١٩٢٨-٢٠٠٢)، مستشرق أمريكي تخرج من جامعة هارفــارد وعمل في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن، أسس ما يسمى بمدرسة المراجعة للدراسات الإسلامية من خلال انتقاده لمصداقية التقاليد الإسلامية وبدايات الإسلام، مــن أشهر طلابه باتريشا كرون ومايكل كوك، المرجع https://peoplepill.com/people/john-wansbrough/ تم الاقتباس بتاريخ ٢٠/١١/١٤٤١هـ.

(٣) فؤاد سيزكين (١٩٢٤-٢٠١٨م) باحث تركي ألماني تخصص في التــراث الإســلامي، كان تلميذًا للمستشرق الألماني هيلموت ريتر، عمل مديرًا لمعهــد دراســات التــاريخ=

== وأبوت[1] ادعائهم أنه رغم عدم وجود مادة مكتوبة مـــن القـــرنين الأولـــين لدينا، إلا أن القرنين الثالث والرابع نقلوا لنا تسجيلًا دقيقًـــا للقـــرنين الســـابقين، ولتأييد دعوى الأعظمي وأبوت يذكر أنهم توصلوا إلى وجود كتابة للأخبار منذ القرن الأول، لكن الذي يشكك في الإسناد لن يُسلّم بوجود كتابـــة فـــي القـــرن الأول، ويقول بيرغ بالنسبة للمشككين من الباحثين الذين كان الإســـناد عنـــدهم محل نظر، فحجج الاعظمي وأبوت وسيزكين وغيرهم بالكاد تكون مقنعة؛ لأنها حجج تعتمد تقريبا على مجرد الإسناد والعزو، وقد استخدم مـــوتزكي وشـــولر وستاوث في السنوات الأخيرة طرقًا علمية متطورة في سبيل إثبات أن وانسبرو وشاخت قد أبعدا النجعة، وتقوم طريقتهم على جمع جميع الصيغ ذات العلاقـــة بالأحاديث ثم بدراسة المتن والإسناد، فيقومون ببناء أقدم صورة للمتـــون حتـــى يتوصلوا للنص في صورته الأولى الأصلية، وعادة تكون النتيجة أنه معاصـــر

---

=والعلوم الإسلامية والعربية في جامعة غوته بفرانكفورت، حصل على جـــائزة الملـــك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية سنة ١٩٧٩م، وحصل أيضًا على وسام صـــليب القائـــد مـــن رتبـــة اســـتحقاق مـــن جمهوريـــة ألمانيـــا الاتحاديـــة، المرجـــع: http://www.fuatsezginsempozyumu.org/en/prof-dr-fuat-sezgin-biography/ تم الاقتباس بتاريخ: ١٤٤١/١١/١١هـ.

(١) نبيهة عبود (١٨٩٧-١٩٨١م)، مستشرقة أمريكية معاصرة، من أصل عراقي، ولدت في تركيا وانتقلت إلى الهند درست الماجستير في جامعة بوسطن، تعتبر أول عضـــو هيئـــة تدريس أنثى في معهد الدراسات الاستشراقية في جامعة شيكاغو وكانت متخصصة فـــي فك رموز المخطوطات الإسلامية، ولها اهتمام بالتاريخ الإسلامي والحـــديث النبـــوي، المرجع: https://viaf.org/viaf/5205197/ تم الاقتباس بتاريخ ١٤٤١/١١/٢٠هـــ، أيضًا انظر، البيانوني، مرجع سابق، ص ١٤٦.

لزمن النبي محمد (ﷺ) أو لصحابته، ومن هنا اعتقدوا أنهم برهنوا على أن الأحاديث موثوقة بدرجة كبيرة (١).

يقوم هيربرت بيرغ بدراسة يحاول فيها تفسير سبب الخلاف بين هؤلاء الفريقين ويوضح فيها منهجية شاخت ووانسبرو ومنهجية الأعظمي وأبوت وسيزكين، فيدرس الأسانيد والمتون مرة بطريقة العلماء المشككين ومرة بطريقة العلماء التراثيين، ثم يستخلص منها أن المستشرق موتزكي جاء بحجج مقنعة قاربت بين المنهجين وقللت مساحة الخلاف بينهم، إلا أنها لم تحسم الأمر بعدُ لأحد الأطراف(٢).

ويتضح أثر الأعظمي في كتابات بيرغ كون الأعظمي أحد أهم العلماء المسلمين المعاصرين الذين أدلوا بدلوهم في جانب المدرسة التراثية المقابلة للمدرسة التشكيكية، حيث كان للأعظمي حضور كبير في الخطابات الاستشراقية التي تناولت هذه الدراسات.

(1) Berg, Herbert, *Method and Theory in the Study of Islamic Origins*, Leiden, Brill,2003, p259-260.

(٢) المرجع السابق، ص٦٠.

## المطلب الثالث

## كريستوفر ميلشترت (Christopher Melchert)[١]

• نشر ميلتشرت مراجعة لكتاب الأعظمي (أصول الفقه الإسلامي دراسة نقدية)، قال فيها إن ردود ونقد الأعظمي تجاه موقف شاخت من الأحاديث الفقهية كان أهدأ من ردة فعل غيره من المسلمين أمثال سيد حسين نصر[٢]، حيث اتخذ في الرد على حجج شاخت منهجًا منظمًا[٣]، وميلتشرت في هذه النقطة حين يصف ردة فعل الأعظمي بالهدوء يخالف غيره من الباحثين أمثال

(١) كريستوفر ميلتشرت، مستشرق أمريكي معاصر، له عناية بعلم الحديث النبوي، تخصص في الحركات الإسلامية في القرن التاسع عشر ميلادي، حصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢م، يعمل محاضرًا في معهد الدراسات الشرقية في جامعة أكسفورد ببريطانيا، له العديد من الدراسات منها (لماذا يدفع الرعايا غير المسلمين *الجزية*، Why non-Muslim subjects are to pay the *jizya*) المرجع: موقع جامعة أكسفورد https://www.orinst.ox.ac.uk/people/christopher-melchert تم الاقتباس بتاريخ ١١/١١/١٤٤١هـ، انظر أيضًا، البيانوني، مرجع سابق.

(٢) السيد حسين نصر فيلسوف معاصر ولد سنة ١٩٣٣ في إيران، مهتم بالتصوف وفلسفة الأديان، يعمل بروفيسورًا في قسم الدراسات الإسلامية في جامعة جورج واشنطن، المرجع: https://data.bnf.fr/en/11917421/seyyed_hossein_nasr/ تم الاقتباس بتاريخ ١١/١٠/١٤٤١ه، انظر أيضًا https://cutt.ly/Ggn1niY تم الاقتباس بتاريخ ١٢/١١/١٤٤١هـ.

(3) Melchert, Christopher, *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Journal of Law and Religion; Cambridge University, no 2, 2012, P 363

كورت راسيم جونر[١] Kurt Rasim Guner الذي يوحي كلامه بأن خطاب الأعظمي مع خصمه يتسم بالتوبيخ والحدة، حين يذكر الأعظمي في سياق الحديث عن السنة النبوية والمصادر الفقهية ويقارنه بغيره من الباحثين قائلًا: (يعد سلوك الباحث وائل حلاق[٢] احترافيًّا نسبيًا حين يوبخ خصمه ويبدي اعتراضاته عليه، بخلاف بعض الباحثين البارزين، كالأعظمي على وجه الخصوص)[٣].

• ثم يستعرض ميلتشرت محتويات كتاب الأعظمي، ويثني على الأعظمي بأن طريقته بإحضاره نص شاخت ثم إحضاره النص الأصلي ومقارنتهما ثم تحديد مكان الخطأ تعتبر طريقة جديرة بالثناء[٤]، وهذه الطريقة تحافظ على ذهن القارئ وتركيزه مع النص أكثر من طريقة الإحالة التي اتبعها شاخت، الأمر الذي يسهل المقارنة بين النصين ويساعد على معرفة موضع التغيير.

---

(١) باحث معاصر، لم أعثر على معلومات عنه.

(٢) وائل حلاق، باحث معاصر فلسطيني الأصل، كندي الجنسية، مسيحيّ الديانة، ولد ١٩٥٥م، تخصص بالقانون وتاريخ الفكر الإسلامي، يعمل كأستاذ علوم اجتماعية في جامعة كولومبيا قسم دراسات الشرق الأوسط، له العديد من المؤلفات في مجال السنة والحديث النبوي، تمت مناقشة أعمال حلاق على نطاق واسع وترجمت إلى العربية والعبرية والإندونيسية والإيطالية واليابانية والفارسية والتركية وغيرها، المرجع: موقع جامعة كولومبيا https://mesaas.columbia.edu/faculty-directory/wael-hallaq/ تم الاقتباس بتاريخ ١٠/٩/١٤٤١هـ أيضًا انظر https://m.hespress.com/writers/274579.html تم الاقتباس بتاريخ ١٠/٩/١٤٤١هـ.

(3) Guner, Kurt Rasim, *The origins of Islamic legal theory (the traditionalist and western perspectives)*, Utah Historical Review, 2010.

(4) *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence* مرجع سابق، p363-36،

• يذكر ميلتشرت أن استشهادات الأعظمي كانت أوضح بشكل كبير من استشهادات شاخت[١]. وهذا ما وضحتُه سابقًا في منهجية الأعظمي أنه يأتي بالنصوص كاملة، بينما كانت كتابات شاخت معقدة كثيرة الإحالة مستغنية عن عرض النص الأصلي.

• يقول ميلتشرت من المؤسف أن حجج الأعظمي أغلبها من النوع الذي يقنع المؤمنين فقط، مثل الحجة التي اقتنع بها الحواريون (كاتبو الأناجيل) عندما قال لهم النبي عيسى إنكم لن تحرفوا كلامي فوثقوا به[٢]. رغم أن الأعظمي انطلق من مسلمات عقلية المفترض أنها محل اتفاق بين جميع الديانات والمذاهب، لكن لم يوضح ميلتشرت أي الحجج التي عناها بقوله أنها تقنع المؤمنين فقط.

• يذكر ميلتشرت أن الأعظمي كان متكلفًا في بعض مواضع رده على شاخت، ومن الواضح أن السنة لدى الأعظمي هي ما سنه النبي (ﷺ)، أما شاخت على النقيض يقول إنها ليست ما سنّه النبي (ﷺ)، مستشهدًا بمثال اقتبسه بنصه عن حالة المرأة إذا أسلم زوجها قبل انقضاء عدتها الثالثة، فقد قال ابن القاسم (ت١٩١هـ): "وكذلك جاءت الآثار والسنن في أصحاب النبي"[٣]، وترجم شاخت عبارة ابن القاسم بالمعنى، فقال في ترجمتها: " So it is laid down in the traditions (*athar*) and *sunnas* **referring to** the Companions of the Prophet"، أي: (هذا ما عليه الآثار والسنة المنسوبة لأصحاب النبي)، أما الأعظمي فقد ترجم عبارة ابن القاسم حرفيًّا: "It is in accordance with this that the reports (*athar*) and *sunna* have

(١) Melchert مرجع السابق، ص٣٦٥-٣٦٧.

(٢) المرجع السابق ص٣٦٥-٣٦٧.

(٣) التنوخي، سحنون بن سعيد، **المدونة الكبرى لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي**، ط١، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، ج٢، ص٢٢٥.

been **transmitted in of** the Companions of the Prophet"، يقول ميلتشرت إن ترجمة شاخت في هذا المثال أدق من ترجمة الأعظمي؛ حيث إن ترجمة الأعظمي الحرفية لكلمة (في) تحتاج بعد ذلك إلى تفسير وتوضيح ليصبح للعبارة معنى، ثم يذكر كريستوفر أن الأسلم من التكلف اتباع تفسير شاخت لابن القاسم: أن السنة منسوبة للصحابة والخلفاء، لأن تفسير الأعظمي في نسبتها للنبي متكلف جدًا(١). وعلى كل حال ليس نقد ميلتشرت للأعظمي في هذه النقطة هنا جوهريًّا، فهي مسألة جزئيّة جدًّا، فسواءٌ كانت ترجمة شاخت لهذه العبارة أدق من ترجمة الأعظمي أو العكس فلا يؤدي ذلك لنتيجة حاسمة في أصل المسألة لأحد الجانبين.

- ثم يقول إن الأعظمي دوغمائي غير قابل للتخطئة، وفي كل مرة تتم تخطئته سيكون له رد(٢)، وهذا حكم عام لا يجب أن يعد كحكم سيء على كتابات الأعظمي، فلا خلاف أن أسلوبه في المحاججة والمناقشة والإقناع يصعب التغلب عليه، وقد تم تفصيل منهجه وطرقه في التفنيد والمناقشة فيما سبق كنموذج علمي قوي يُحتذى به.

---

(١) Melchert, مرجع سابق، ص٣٦٧.

(٢)المرجع السابق، ص٣٦٧.

# المطلب الرابع

## وينتزل (Moeain Wentzel)(١)

اهتم وينتزل بآراء الأعظمي ووافقه في بعضها، لكنه رغم ذلك اعتبرها مغلفة بنزعة من المثالية الشرعية، ففي رسالته الماجستير حول مذهب الشافعي نجده يهتم بمناقشة السجال بين الأعظمي وشاخت فيما يتعلق بمكانة السنة، وربط الشافعي السنة النبوية بالفقه وبأهميتها في عملية استنباط الفقه الإسلامي. يرى وينتزل أن الأعظمي خالف شاخت فيما توصل إليه من نتائج حول الفقه الشافعي، حيث أشار شاخت للشافعي على أنه العالم المسؤول عن إدخال القانون الفقهي الإسلامي، بينما وجه الأعظمي نقدًا شديدًا لهذه الافتراضات، وحاول نقض فكرة أن الشافعي كان رائدًا في إنشاء معنى جديد للسنة، وقال إن فقيه أهل المدينة كان مالكًا، وأكد عمل المالكية بالسنة في معاملاتهم، وزعم أنهم لم يعملوا بها باعتبارها تقليدًا يستند على العادات والممارسات العرفية بل بصفتها سنة النبي محمد (ﷺ).

- يعلق وينتزل في سياق هذا النقاش قائلًا: يبقى لنا سؤال واحد بلا إجابة، إذا كان المالكية قد طبقوا السنة بمرجعية مباشرة إلى النبي (ﷺ) كما قال الأعظمي، كيف نفسر معارضة الشافعي الشديدة لهم؟ لم يجب الأعظمي عن هذا السؤال، ورغم ذلك استعرض بشكل نقدي نتائج شاخت وخلص أن هذه النتائج كانت تستند إلى مفاهيم خاطئة وسوء فهم للمذاهب الإسلامية، مع أنه بدوره أظهر أن مالكًا وأبا حنيفة يعتبران السنة كذلك عمل الرسول وسنته وليست ممارسة

---

(١) معين وينتزل، باحث في العلوم الإسلامية، درس الماجستير في جامعة كيب تاون، مقيم في عاصمة مقاطعة كيب الغربية في جنوب أفريقيا في بلدة كيب تاون، المرجع صفحته على الفيسبوك https://www.facebook.com/moeain.wentzel.

الأسلاف أو الأعراف والتقاليد، فإذا كان هناك مبرر لجهل شاخت، فقد فشل الأعظمي في إعطاء تفسير منطقي لوجود اعتراضات واختلافات للشافعي مع المالكية، مع أن المدرسة المالكية لها نفس المرجعية ونفس المفهوم للسنة الذي لدى المدرسة الشافعية[١]، وسؤال وينتزل في هذا السياق مستغرب، وشاخت نفسه لم يطرحه بين افتراضاته، ويظهر من رأي وينتزل السابق عدم إدراكه لاختلاف التأويلات للأحاديث وطرق الأخذ بها والاستنباط منها بين المذاهب الإسلامية وإن اتحد النص، بالإضافة إلى اختلافهم في شروط تصحيح الأحاديث وقبولها ومسالك الترجيح، وقد ذكر الأعظمي أنه لم يكن هناك شك من الفقهاء في كون سلطة القرآن وكذلك السنة جزءًا من عقيدة المسلمين، إلا أنه كانت هناك اختلافات في التفسير والتأويل لنصوص القرآن والسنة وبالتالي من الطبيعي أن يحصل اختلاف في التطبيق في مسائل محددة[٢].

- يقول وينتزل رغم الجدل القائم، يتفق العالمان شاخت والأعظمي أن الشافعي سواء أدخل معنىً جديدًا للسنة أو لا، فإنه ينبغي أن ينسب له الفضل في تحسين وتقديم صورة متماسكة وثابتة للسنة في الفكر الشرعي الإسلامي[٣].
- يستنتج وينتزل مما ذكر أن الأعظمي كان دفاعيًّا واعتذاريًّا نحو نظريات شاخت، وأن وجهات نظره في هذا الصدد كانت في الأساس مبنية على مثالية من الشرعية الإسلامية، أنشئت وصيغت بشكل منظم[٤]. ورغم أن الأعظمي كان يسبق مؤلفاته بتقديم وتأصيل للمادة العلمية، قبل أن يتعرض لآراء الخصم بالرد والدفاع، إلا أن وينتزل يصل إلى هذه النتيجة دون تبرير.

---

(1) Wentzel, *Moeain, A Cultural Interpretation of Shafiis Legal Doctrine*, University of Cape Town, 1998, p28- 29.

(٢) انظر **أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت دراسة نقدية**، مرجع سابق، ص٦.

(3) *A Cultural Interpretation of Shafiis Legal Doctrine* مرجع سابق P 29

(4) *A Cultural Interpretation of Shafiis Legal Doctrine* *مرجع سابق*، P29

وأخيرًا رغم كل الانتقادات التي وجهت للأعظمي من المستشرقين، فإنهم لم يتجاهلوا أعماله، خاصة في نقده لشاخت، بخلاف الكثير من المؤلفات والـــردود الإسلامية التي لا نجد لها صدى عندهم، بل على العكس، نجـــد أنهـــم اهتمـــوا بكتابات الأعظمي واعتبروه عملًا علميًا مهمًا، واستفادوا من نظرياتهوأفكـــاره، ومن الدليل على أهميته في الأكاديمية الغربية أننا نجد الإحالـــة إلـــى مؤلفـــات الأعظمي في العديد من كتبهم التي تناولت موضوع الدراسات الحديثية، مثـــل: كتـــاب (Hadith as Scripture)[1] و(The development of early Sunnite hadith criticism)[2] و(The Ashgate Research Companion to Islamic law)[3] و(نشـــأة الفقـــه الإســـلامي وتطـــوره)[4] و(نظرية النمو العكسي للأسانيد)[5]، وغيره الكثير، وقـــد وصـــف المستشـــرق موتزكي كتاب الأعظمـــي (On Schacht's Origins Of Muhammadan Jurisprudence)، بأنه أكثر الأعمال تفصيلًا ودقة في نقد شاخت، إذ لم يفـــرد أحد من نقاد شاخت قبل الأعظمي بكتاب كامل، وهذا الاهتمام على عكس الكثير من المؤلفات الإسلامية العلمية والقوية، التي لم يلتفت المستشرقون لها أو يقيموا

---

(1) Musa, Aisha, *Hadith as Scripture*, NewYork, Palgrave Macmillan, 2008.

(2) Dickinson, Eerik, *The development of early Sunnite hadith criticism*, Islamic history and civilization, v. 38, Leiden, Boston, Brill, 2001.

(3) Peters and Bearman, *The Ashgate Research Companion to Islamic law*, New York, Routledge, 2016.

(٤) حلاق، وائل، **نشأة الفقه الإسلامي وتطوره**، (ترجمة رياض الميلادي)، بيـــروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧م.

(٥) براون، وآخرون، **نظرية النمو العكسي للإسناد**، الأردن، أروقـــة للطباعـــة والنشـــر، ٢٠٢٠م.

لها وزناً، ورغم ما يتوقع من الكتابات الاستشراقية المرتبطة بالموضوع من إحالات لها إلا أننا لا نجد ذكرها في كتاباتهم، ولكن من الصعب والنادر أن نجد مؤلفًا استشراقيًا تناول موضوع الدراسات الحديثية أو نقد شاخت للأحاديث الفقهية خصوصًا، دون أن يرجع أو يحيل لكتب الأعظمي، فلا شك في كون الأعظمي أهم من نقد شاخت من بين علماء المسلمين، وأن أثره على المستشرقين كان كبيرًا، فهو وإن تعرض للنقد من بعضهم، لكنه حتى وإن لم يكن فند كل آراء شاخت تمامًا في نظر المستشرقين الذين نقدوه، إلا أنه مما لا شك فيه أن دراسته جاءت ضمن الدراسات التي نجحت في تغيير نظرتهم التبجيلية لكتابات شاخت، والتي كانت تعامل وكأنها حقائق مسلمة للباحثين الغربيين في هذا المجال، فصاروا يشككون فيها ويعيدون النظر في ويتجرأون على نقدها، وهذا وحده يعد تحولًا مهمًا، أما بالنسبة لتغييره تصوراتهم عن المصادر الفقهية فقد تكون كتابات الأعظمي مقنعة ومطمئنة لقلوب المسلمين، لكن كتابات المستشرقين لم تُظهر نجاح خطابه في تغيير تصورات غير المسلمين في هذا المجال.




**أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:**

١- أن الأعظمي كرس جهوده للدفاع عن الأحاديث الفقهية والتصدي لشبهات الأعداء فيها، ورد عليهم بأدلة علمية دامغة صعب على المستشرقين تجاهلها، وكان لتأسيسه العلمي واحتكاكه بالمستشرقين وسعة اطلاعه على مصادرهم، دور كبير في التعرف على مناهجهم وأساليبهم، فراعى في تأليفه اختلاف منطلقات الفئة المتلقية، فكان لنقده وتقويمه لدراساتهم أثر وطابع فريد على القراء.

٢- حرص الأعظمي على إثبات صحة الأحاديث الفقهية وسلامتها من التحريف، وتأكيد علمية المنهجية التي وصلت بها مصادر هذا الدين إلينا، فكانت الفلسفة التي تكمن في جميع مؤلفاته هي إبراز التوثيق عالي المستوى الذي يثبت سلامة القرآن والسنة النبوية من التحريف، والذي عماده الرد على الآراء المغلوطة والمساء فهمها، وتصحيحها دفاعًا عنهما.

٣- استخدام الأعظمي منهج التحليل الموضوعي، وابتعاده عن المنهج الانتقائي في الاستدلال، ومناقشته مبادئ خصمه أولًا، ثم الانتقال إلى الجزئيات وعدم الاكتفاء بنقض الجزئيات فقط، ومخاطبته القارئ بما يناسبه، ووضعه بالحسبان أسباب عدم فهم الخصم المتأخرين كتابات المتقدمين، حيث إن أكثر أخطاء المعاصرين في الحكم سببها عدم فهمهم طرق العلماء المتقدمين، في التأليف والنقل.

٤- تميُّز ردود الأعظمي؛ حيث لا يكتفي بنقض حجة خصمه بوجه واحد، إنما ينوع أدلته فينقضها من عدة أوجه، وإضافة إلى ذلك نجده يؤصل للمسألة التي كانت سببًا في سوء فهم المستشرق، وبالتالي إذا فشلت حجة في إقناع

خصمه، صمدت أختها أمامه، والمنطقية في نقاشاته وأخذه بالاعتبار اختلاف منطلقات القارئ، كون الخطاب موجه للمسلمين وغيرهم.

٥- قوة أسلوب الأعظمي وقدرته على تحليل النصوص الاستشراقية وبيان مقاصد أصحابها وحقيقة مصادرهم واستعماله أسلوب إثارة التساؤلات ثم الإجابة عنها، وهو منهج إبداعي يدرب العقل على التحليل واستخراج أكبر عدد ممكن من الإجابات للوصول بالقارئ إلى الحقيقة واضحة مفصلة كافية لأي تساؤلات أو شبهات قد تطرأ في ذهن القارئ حول الموضوع.

٦- استخدام الأعظمي في رده على المستشرقين لغة علمية محايدة واجتنابه قدر المستطاع اللغة الاتهامية العدائية المنفرة، فيتكلم عن الدليل أو الاستنتاج ولا يهاجم شخصية الباحث نفسه.

٧- مصداقية الأعظمي ودقته في الاقتباس، فهو يوثق كل ما يقوله من كلام وما يصل إليه من استنتاجات بنصوص صريحة واضحة، ليقنع القارئ بحجة منطقية، بدل من أن يتخفى بكلام مجمل ولغة عاطفية يلعب فيها بعواطف القارئ، لكنه رغم دقته في النقل والإحالة، إلا أنه أساء فهم سياق بعض آراء شاخت في بعض المواضع، ففهم من استدلالاته غير ما قصد.

٨- أثر الأعظمي على المسلمين في تأكيد تصوراتهم عن حجية السنة، وتوكيد الثقة بمناهج العلماء المسلمين الذين بذلوا الغالي والنفيس في سبيل الحفاظ على السنة النبوية، ومساهمته في تكوين نظرة القراء والباحثين عن شاخت وجولتسيهر، وغيره من المستشرقين الذين نقدهم، وتبيينه مدى اتباعهم المنهج العلمي في النقل، وفي استخدامهم وفهمهم للمصادر الإسلامية.

٩- أن كتابات الأعظمي حظيت باهتمام وتأثير كبير في حركة السجال الاستشراقي، إذ يعد أهم عنصر في مجال الدراسات الفقهية عند المستشرقين في مرحلة التسعينيات وأوائل القرن العشرين، كما يعد

الأعظمي من أوائل الباحثين المسلمين الذين حاولوا الرد على نظريات شاخت في الحديث والفقه بطريقة علمية، ومؤلفاته الإنجليزية كانت محط اهتمام الكثير من المستشرقين، الذين تناولوه أيضًا بالدراسة والنقد.

١٠- رغم كل الانتقادات التي وجهت للأعظمي من المستشرقين، إلا أنه بخلاف غيره من المؤلفين ذوي الكتابات الإسلامية، لم تُتجاهل أعماله من قِبَلهم، خاصة في نقده لشاخت، بل على العكس اعتبروه عملًا علميًا مهمًا، ونجد الإحالة إلى مؤلفاته في العديد من كتبهم الاستشراقية التي تناولت موضوع الدراسات الحديثية، كما أنه نجح في تغيير نظرة المستشرقين التبجيلية لكتابات شاخت، التي كانت تعامل وكأنها حقائق مسلمة للباحثين الغربيين في مجال الدراسات الفقهية، فهم وإن لم يقتنعوا بنظرياته إلا أنهم صاروا يشككون فيها ويعيدوا النظر في كتابات شاخت ويتجرأوا على نقدها، وهذا وحده يعد تحولًا مهمًا، كما كان لأعماله في تأكيد وطمأنة قلوب المسلمين، أما غير المسلمين فتظهر كتابات المستشرقين أن خطاب الأعظمي لم ينجح في تغيير تصوراتهم عن السنة النبوية.

**التوصيات:**

١- أن يستفيد النقاد المسلمون من نقد من قبلهم في نقاشاتهم للمستشرقين، ولكن عند النقل عن المستشرق ينبغي الرجوع إلى كتابات المستشرق الأصلية، ولا يعتمد على ما نقل نقاده عنه، لئلا يساء فهمه.

٢- ترجمة كتب المستشرقين، وكذلك الكتابة والرد عليهم ومناقشتهم بنفس لغتهم أمر ضروري، لتصل الأفكار إليهم، ويحدث تبادل معرفي بين الحضارات، ويؤتي السجال ثماره.

٣- إبراز آراء المستشرقين التي ترد على شبهات أقرانهم، وهذا من أقوى الوسائل للرد على دعاوى المستشرقين، وهذه الطريقة أكثر الطرق إقناعًا

للقارئ الذي يثق بنتائج بني قومه، فحين يقف على آراء أخرى لهم، تضعف ثقته بالرأي المخالف.

٤- بيان أخطاء المستشرقين المنهجية التي قادتهم إلى نتائج غير صحيحة، والتأصيل لوجهة النظر الإسلامية، دون الاكتفاء بالأسلوب الدفاعي في الرد.

٥- الالتزام بالأدب العلمي في النقد والمناقشة للمستشرقين، فالمخالفة لا تقتضي التهجم.

٦- تحديد القضايا الرئيسة في شبهات المستشرق والعمل على تحليلها ومناقشتها، فذلك يغني في كثير من الأحيان عن مناقشة الجزئيات التي تتلاشى تلقائيًا بتفنيد الكليات.

٧- التنويع في الأدلة في الرد على المستشرقين، ونقض حجة الخصم من عدة أوجه، والتأصيل للمسألة التي أدت إلى سوء فهم المستشرق، فبالتالي حين لا تفي حجة في إقناع الخصم، تصمد أختها أمامه.

٨- المنطقية ومخاطبة العقل في مناقشة المستشرقين، والأخذ بالاعتبار اختلاف منطلقاتهم، كونهم غير مسلمين.

# المصادر والمراجع


- الأعظمي، محمد مصطفى، ١٤٢٦هـ، **أصول الفقه الإسلامي للمستشرق شاخت (دراسة نقدية)**، ترجمة (عبد الحكيم المطرودي)، الرياض، جامعة الملك سعود.
- التنوخي، سحنون بن سعيد، **المدونة الكبرى لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي**، ط١، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، ج٢، ص٢٢٥.
- جوناثان، براون؛ وصنوبر، أحمد؛ وقوزودشلي، بكر، ٢٠٢٠م، **نظرية النمو العكسي للإسناد**، الأردن، أروقة للطباعة والنشر.
- حلاق، وائل، (ترجمة رياض الميلادي)، ٢٠٠٧م، **نشأة الفقه الإسلامي وتطوره**، بيروت، دار المدار الإسلامي.
- شاخت، جوزيف، (ترجمة د. حمادي ذويب)، ٢٠١٨م، **مدخل إلى الفقه الإسلامي**، بيروت، لبنان، دار المدار الإسلامي.
- قناة جامعة ابن خلدون تم الاقتباس بتاريخ ١٤٤١/٣/٢٢هـ، مؤتمر محمد مصطفى الأعظمي الدولي تم الاسترجاع من https://www.youtube.com/watch?v=X9HXR75Qg_M&feature=youtu.be
- موتزكي، هيرلد، (ترجمة جورج تامر)، ٢٠١٠م، **بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة**، دار البشائر الإسلامية.

## المصادر الأجنبية


- Alazami, muhammad Mustafa, 2004, *On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Islamic Texts Society.
- Berg, Herbert,2003, *Method and Theory in the Study of Islamic Origins*, Leiden, Brill.
- Dickinson, Eerik, 2001, *The development of early Sunnite hadith criticism*, Islamic history and civilization, v. 38, Leiden, Boston, Brill.
- Guner, Kurt Rasim, 2010, *The origins of Islamic legal theory (the traditionalist and western perspectives)*, Utah Historical Review.
- Gibb, Hamilton, Law. (3) (1951) *Journal of Comparative Legislation and International,* Vol.34.
- Melchert, Christopher, ,1979, *The Formation of the Sunni Schools of Law*, Leiden, Brill.
- Musa, Aisha, 2008, *Hadith as Scripture*, NewYork, Palgrave Macmillan.
- Motzki, Herald, 2002, *The Origins Of Islamic Jurisprudence Meccan Fiqh Before the Classical Schools*, Boston, Brill.
- Peters and Bearman, 2016, *The Ashgate Research Companion to Islamic law*, New York, Routledge.

• Schacht, Joseph, 1967, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford University Press.

• Wentzel*, Moeain,* 1998*, A Cultural Interpretation of Shafiis Legal Doctrine*, University of Cape Town.

• كَل وعرفات، ٢٠١٨م، علوم حدىث پر مستشرقىن كـــى تنقىـــدات اور مصطفى أعظمى كا منـهج تحليل وتجزيه، مجلة القلم، ديسمبر.

# فهرس الموضوعات





